مجددًا.. جرائم الحرب تلاحق «إسرائيل» دولياً

موقع العهد الإخباري

لم يستثن العدو الصهيوني في حربه الوحشية على لبنان وغزة أيًا من القطاعات الخدماتية والحياتية المدنية الأساسية التي لم تسلم هي أيضًا من استهدافاته المتعمّدة، ويأتي في مقدمتها القطاع الصحي والإسعافات والمستشفيات والفرق الطبية التي قدمت تضحيات عظيمة في نشاطاتها المختلفة فاقت الـ ٢٥٠ شهيدًا.

بعد أشهر قليلة على دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في لبنان، بدأت «منظمة العفو الدولية» البحث في سجل الإجرام الصهيوني الذي طال على نحو علني ومتعمد الصرح الطبي في لبنان، عبر تحقيقات أعدتها المنظمة ووجهتها لكيان العدو بانتظار أجوبة لها، مما يضع الكيان المحتل مجددًا تحت مجهر المواجهة القانونية بتهمة ارتكاب جرائم الحرب، والتداعيات الوخيمة التي قد تنتج عنها.

في سياق الحديث عن القوانين الدولية التي تجرّم استهداف القطاع الصحي في أي حرب، تشير رئيسة «منظمة التحالف الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب" -ICAI HOKOK، المحامية مي الخنسا، إلى أن القانون الدولي الإنساني يوفر حماية عامة وخاصة للمواقع المدنية وذلك في اتفاقية جنيف الرابعة (١٩٤٩)، والبروتوكولين الأول والثاني لاتفاقيات جنيف (١٩٧٧)، واتفاقية لاهاي (١٩٥٤)، وتشمل المواقع المدنية كلًا من المنازل والمدارس والجامعات والمستشفيات والقطاع الصحي ودور العبادة وغيرها من المنشآت المحمية بموجب القانون، وأن القوانين تؤكد على وجوب حماية المنشآت الطبية وأطقمها.

وفقًا للخنسا، فقد تم تصنيف استهداف القطاع الصحي في القانون الدولي الإنساني العرفي كجريمة حرب، كما أن المادة ٢٨ من موسوعة القانون الدولي الإنساني العرفي نصّت على أنه «يجب في جميع الأحوال احترام وحماية الوحدات الطبية المخصّصة لأغراض طبية دون غيرها، وتفقد هذه الحماية إذا استخدمت لارتكاب أعمال ضارة بالعدو وتخرج عن نطاق وظيفتها الإنسانية."

المحامية الخنسا تحدثت أيضًا عن المادة ١٨ من الاتفاقيات الدولية والقوانين التي تحمي الأطقم الطبية والمستشفيات، والتي تنص على أنه «لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تكون المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والأمهات هدفًا للهجوم، بل يجب على أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات".

ووفق الاتفاقية نفسها، فإن أي خرق لحماية هذه المؤسسات الصحية، من خلال هجمات تؤدي لمفاقمة معاناة الموجودين في هذه المؤسسات، أو تتسبب في إصابتهم أو جرحهم تعتبر خرقًا خطيرًا للقانون الدولي أو جريمة حرب، ويمكن أن تؤدي بمن يقترفها إلى مواجهة تهم جنائية وفق القانون الدولي.

وفي السياق عينه، يرى الباحث والأكاديمي المتخصص في العدالة الجنائية وحقوق الإنسان، الدكتور عمر نشابة أنه يعود للصليب الأحمر الدولي أيضًا الاختصاص للنظر في قوانين الحرب ومراقبة الدول التي يفترض أن تكون ملزمة قانونيًا بتطبيق هذه القوانين، وقد تم تحديد الصليب الأحمر الدولي لهذه المهمة لأن الفكرة انبثقت أساسًا من هذه المنظمة، عندما كانت تلجأ لرفع الجرحى والجثث ومساعدة المدنيين وإغاثة المحتاجين.

الدكتور نشابة أضاف أن المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي هي الجهة المخولة محاسبة الدول التي ترتكب جرائم حرب، حيث يعتبر من صلاحياتها النظر في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والاعتداء وفقاً لنظامها الأساسي (نظام روما الأساسي)، وكذلك الأمر بالنسبة للمحاكم المحلية في الدول المختلفة الموقعة على اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولات الإضافية، حيث تمتلك هذه الدول اختصاصاً لمحاكمة أشخاص ارتكبوا جرائم حرب بحسب القانون الدولي الإنساني.

وعن إمكانية نجاح «منظمة العفو الدولية» في تجريم «إسرائيل» بسبب ارتكابها مثل هكذا جرائم في لبنان، تشير المحامية الخنسا إلى أن «منظمة العفو الدولية هي منظمة عالمية تشمل العديد من النشطاء يعملون للدفاع عن حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، ودون شك إن من حقها كما من حق المنظمات الدولية كافة مقاضاة «إسرائيل» على جرائمها، حيث تعتبر الكيان الصهيوني أكبر كيان مجرم في العصر الحالي، وأن المنظمة ستنجح بمقاضاته رغم أنها ما زالت تعتبر نفسها فوق القانون.

وحول تأثير تحقيقات «منظمة العفو الدولية» في مجرى المحاكمة، يشرح الباحث الأكاديمي أن المنظمة الدولية غير الحكومية تصدر تقارير تتضمن معطيات قامت بتجميعها بالإضافة إلى خلاصات وتحليلات، وهذا الأمر يعد مفيدًا للهيئات الحقوقية ولهيئات المحكمة الجنائية الدولية، إذ وفق نظام المحكمة الجنائية الدولية يحق للمدعي العام أن يستعين بكل من يمكنه أن يقدم معلومات وقرائن ودلالات، من ضمنها التقرير الذي تودعه «منظمة العفو الدولية» لمكتب المدعي العام، وبعد التحقيقات يطلب هذا الأخير من هيئة القضاة أن يتخذ هو قرارات متعلقة بالأشخاص المشتبه بهم بارتكاب جرائم حرب.

يوضح المتخصص في العدالة الجنائية، أن الدعوة التي رفعتها دولة جنوب أفريقيا بتهمة ارتكاب الاحتلال الصهيوني إبادة جماعية في غزة، والتي انضم لها لاحقًا ما يقارب الـ ١٥ دولة، أدّت إلى دفع الجنائية الدولية لإصدار أربعة أوامر للكيان بوقف الإبادة الجماعية والسماح بدخول المساعدات الغذائية والإنسانية لغزة، إلا أنه لم يستجب والمحكمة ما زالت تنظر بالأمر.

في الإطار نفسه، تشدّد الدكتورة الخنسا على أن الجرائم المرتكبة من العدو «الإسرائيلي» ثابتة بحقه، حيث أظهرت المجازر المروّعة المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني الصورة الحقيقية للكيان المغتصب ولحجم جرائمه ووحشيته، ولكن مع الأسف فإن «إسرائيل» كيان مدعوم بإجرامه من أميركا وألمانيا وبريطانيا وعدد من الدول الغربية وربما بعض الدول العربية أو الدول الإسلامية، وإجرامه لم يدفع أيًا من الدول في العالم إلى اتخاذ أي اجراء ضده ولو بأقل تعديل، بسحب التمثيل الدبلوماسي مع الكيان الصهيوني لمحاولة الضغط عليه لوقف مجازره، ولم يتم أيضًا اتخاذ أي اجراء لوقف التعامل الاقتصادي معه.

سارة عليان

الدعوة التي رفعتها دولة جنوب أفريقيا بتهمة ارتكاب الاحتلال الصهيوني إبادة جماعية في غزة، أدّت إلى دفع الجنائية الدولية لإصدار أربعة أوامر للكيان بوقف الإبادة الجماعية والسماح بدخول المساعدات الغذائية والإنسانية لغزة

الكيان الصهيوني أمام الحصار اليمني من جديد

موقع الخنادق

مرةً أخرى، يعود البحر الأحمر إلى واجهة الصراع، لكن هذه المرة على وقع تهديد جديد من قائد حركة «أنصار الله» السيد عبد الملك الحوثي بإعادة فرض الحصار البحري على كيان الإحتلال. لم يكن هذا الإعلان مجرد تصريح سياسي، بل رسالة استراتيجية موجهة إلى تل أبيب، التي تجد نفسها اليوم في موقف صعب: أزمة اقتصادية خانقة، حرب استنزاف في غزة، وتراجع في ثقة المستثمرين، ومعضلة الحصار البحري الذي قد يعمّق أزمتها أكثر.

منذ بدء العدوان على غزة، يعاني الاقتصاد الإسرائيلي من خسائر غير مسبوقة، حيث تراجع الاستثمار الأجنبي، وهبطت قيمة الشيكل، وارتفعت كلفة الحرب التي باتت تلتهم الموازنة العامة. ومع دخول عام ٢٠٢٥، أصبح واضحاً أن حكومة نتنياهو غير قادرة على إعادة الاستقرار الاقتصادي، خاصة بعد اضطرارها لزيادة الضرائب ورفع معدلات الإنفاق العسكري على حساب القطاعات المدنية.

وسط هذه الأزمات، جاء التهديد اليمني ليضيف تحدياً جديداً لإسرائيل. فإغلاق الممرات البحرية، سواء في البحر الأحمر أو حتى عبر رأس الرجاء الصالح، يعني ارتفاع تكاليف النقل البحري بشكلٍ كارثي، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع داخل الكيان المحتل، وزيادة الضغوط التضخمية التي تعاني منها الأسواق الإسرائيلية أصلاً.

على عكس الدول الكبرى التي تمتلك شبكات إمداد متنوعة، تعتمد إسرائيل بشكل شبه كامل على طرق التجارة البحرية لاستيراد المواد الخام والمنتجات الأساسية. في عام ٢٠٢٣، مرّ أكثر من ٢٥ ٪ من وارداتها عبر البحر الأحمر، وهو ما يجعلها شديدة التأثر بأي تعطيل في هذا المسار.

ومنذ أن بدأ اليمنيون باستهداف السفن الإسرائيلية في البحر الأحمر، ارتفعت تكاليف التأمين على السفن المتجهة إلى موانئ إسرائيل بشكل جنوني، حيث باتت شركات الشحن تتجنب إيصال البضائع إليها خوفاً من الاستهداف. هذا يعني أن أي إغلاق جديد للممرات البحرية سيضع تل أبيب في أزمة إمدادات غير مسبوقة، مما قد يجبرها على البحث عن حلول مكلفة أو القبول بشروط سياسية لم تكن مستعدة لها سابقاً.

لم يمر التهديد اليمني مرور الكرام في العواصم الغربية، حيث سارعت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى تنفيذ ضربات جوية على أهداف يمنية في محاولة لردع صنعاء عن التصعيد البحري. لكن هذه الضربات لم تحقق الهدف المنشود، مع احتفاظ صنعاء بقدرتها على استهداف السفن وفرض معادلة جديدة في البحر الأحمر.

واشنطن ولندن تعلمان جيداً أن استمرار هذا الوضع يعني كارثة اقتصادية عالمية، وليس فقط إسرائيلية. فإغلاق مضيق باب المندب أو تعطل حركة السفن عبر المحيط الهندي قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، وتعطل سلاسل الإمداد العالمية، وهو ما سيضع الغرب في موقف صعب. ولكن في الوقت ذاته، يدرك الأمريكيون أن أي مواجهة مباشرة مع اليمن لن تكون سهلة، خاصةً بعد فشل الضربات الجوية الأخيرة في تحجيم قدراتها.

لم يكن الاقتصاد الإسرائيلي بحاجة إلى تحدٍ جديد ليزيد من هشاشته، فقد شهد عام ٢٠٢٤ تراجعًا في معدل النمو، وسط عزوف المستثمرين الأجانب، وهروب رؤوس الأموال إلى أسواق أكثر استقراراً. والآن، مع تهديد الحصار البحري، يواجه قطاع التجارة أزمة غير مسبوقة، إذ لم تعد التكاليف فقط هي المشكلة، بل بات تأمين خطوط الإمداد نفسها موضع شك.

توقف الملاحة البحرية عبر البحر الأحمر لفترة طويلة يعني أن السلع المستوردة ستصل إلى المستهلك الإسرائيلي بأسعار خيالية، ما يزيد من التضخم، ويضعف القدرة الشرائية، ويعمّق الأزمة الاجتماعية داخل الكيان. في ظل هذه الأوضاع، يصبح الحفاظ على الجبهة الداخلية أكثر صعوبة، حيث بات واضحاً أن الإسرائيليين بدأوا يفقدون الثقة في قدرة حكومتهم على تأمين الاستقرار الاقتصادي.

لا يمكن فصل الحصار البحري عن مجمل الأزمات التي تعصف بالكيان الإسرائيلي، فهو ليس مجرد ضربة عسكرية بل أزمة اقتصادية ستضع تل أبيب تحت ضغط لم تعهده من قبل، وربما يكون أثره على المدى البعيد أشد من أي تهديد عسكري مباشر.

سيرة شهيد

الشهيد القائد سعيد قهاري.. استُشهد دفاعاً عن المظلومين

الوفاق/ الشهيد سعيد قهاري هو واحد من أولئك الذين فهموا تمامًا العدو ومؤامراته وعرف وليه وواجبه، وذهب لمواجهة العدو طاعةً لله ووفقًا لأمر ولي الفقيه، وقام بواجبه وحصل على أجره من الله، قام بذلك إلى جانب الشهداء القادة مصطفى شمران ومحمد بروجردي، ناصر كاظمي، أحمد متوسليان، ونال مقام الشهادة دفاعًا عن الشعب المظلوم في محافظة كردستان وإيران والثورة الإسلامية في مواجهة الأعداء.

الولادة والنشأة

وُلِد الشهيد سعيد قهاري عام ١٩٥٣م، في بيتٍ عامر بفيض من النور الإلهي وولاية أهل بيت العصمة والطهارة (ع) في إحدى قرى محافظة همدان.

بدأ الحاج سعيد دراسته في سن السادسة في قريته، وأنهى المرحلة الابتدائية بمعدلات مرتفعة. وبما أن قريته لم تكن تحتوي على مدرسة متوسطة، اضطرّت العائلة لمغادرة القرية والانتقال إلى مدينة همدان.

أثناء الدراسة، كان يعمل بجد ليلاً ونهاراً، كما كان يرافق والده في تعلم العلوم القرآنية على يد آية الله «علي همداني»، ونهل من كراماته، وبعد الانتهاء من المرحلة المتوسطة، تم استدعاؤه للخدمة العسكرية وبعد انتهائها عاد لاستكمال دراسته، وعندما علم بجلسات الثوار في أعوام ١٩٧٦-١٩٧٧م انضم إليهم، وقد تعرض في هذه الفترة للاعتقال عدة مرات على يد عملاء نظام الشاه البائد، وقد خضع لتعذيب جسدي ونفسي كبير.

قائد الحرس الثوري في باوه

مع بداية الفتنة والفوضى التي أطلقها أتباع الاستكبار في محافظة كردستان، أُرسلَ مع عددٍ من إخوانه من الحرس الثوري الإسلامي الذي انتسب إليه إلى المنطقة، وأُصيبَ في الاشتباك مع المناهضين للثورة في تلك المنطقة.

في عام ١٩٨٠م، لبى نداء الإمام الخميني (قدس) لإنقاذ منطقة باوه من براثن الأعداء، فتوجه إليها، وعمل على تحريرها مع الشهيد القائد «مصطفى شمران»، وتُعتبر هذه المشاركة له بجانب الشهيد شمران نقطة التحول في حياته.

بعد إصابة الشهيد وعلاجه في عمليات كربلاء ٥، بناءً على تقييم وصلاحية قيادة المنطقة الغربية (مقر النجف)، عُيّن في منصب قائد الحرس الثوري في باوه وكتيبة ٢١٢ حمزة سيد الشهداء (ع) الخاصة، وطوال فترة تصديه لهذه الوحدة، تمكن من المشاركة في الخطوط العملياتية ومحاور المنطقة وتنفيذ عدة عمليات ضد الأعداء وذلك على طول الخطوط المشتركة مع العراق وعمليات «والفجر ١٠».

معراج الشهادة

انتهت فترة خدمة الحاج سعيد القصيرة في منصب قائد الفرقة ٣ في قوات حمزة سيد الشهداء (ع) بكل صدق وإخلاص بعد مرور أربعة أشهر وفي عام ٢٠٠٧ م في منطقة أرومية وفي مرتفعات جهنم الفاصلة بين إيران وتركيا، وخلال اشتباك مع المجموعات الإرهابية استجاب الشهيد مع أربعة عشر من أصدقائه من الجيش والحرس لدعوة الحق وهرعوا للقاء معبودهم.